

او العبد لئلا يعدل ذلك شأؤهن الرهن ويصالحات او المرهون
 غنمه ويحول ويظل القبض فيرجع المرهون على الراهن بدينه
 وان كان الرهن قائما اخذ المبيع ورجع المبيع على العبد
 ثم يندفع هو على الراهن ثم ويصح القبض او على المرهون ثم المرهون
 على المرهون بدينه وان لم يكن التوكيل شرطا في الرهن
 يرجع العبد على الراهن فقط قبض المرهون غنمه او له قبض
 وان هلك الرهن عند المرهون ثم استحق فالمرهون ان يقبض
 الرهن فقيمة فيصير المرهون مستوفيا وان ضمن المرهون يرجع
 ودينه على المرهون **باب التصرف في الرهن وجنابته**
 بيع المرهون الرهن موقوف على اجاز المرهون او قضاء دينه
 فان اجاز صار غنمه رهنا مكانه وان لا يجز وتصح لا يقبض
 في التصرف فان شاء المبيع جاز ان يعقب الرهن ويرجع
 الاموال القاضية لمبيعه ويصح عتق الرهن الرهن وتدينه
 واستيلاؤه فان كان موسرا يطول بدينه ان خلا
 واخذت قيمة الرهن فجعلت رهنا مكانه لو مو جلا
 وان كان معسر سعى الحق في الدقل من قيمته ومن الدين
 ورجع به على ستياره والمدبر وام الولد في كل الدين بل
 والملا فيه كما عتاقه موسرا وان تلف اجنب ضمنه المرهون
 قيمته وكانت رهنا مكانه ولو اعاد المرهون الرهن كان



خرج

خرج من ههنا ويرجى بيعه وضمانه ولو الرجوع من شئ
 ولو اعاد احدها باذ الآخر من اجب حرج من ضمانه
 فلو هلك في يده هلك تجانا ولكل منهما ان يرد رهنا
 فان مات الراهن قبل رقة المرهون احق به من سائر الزمان
 وهو ولو استعار المرهون الرهن من رهنه واستعمل يدينه
 فله ان يحل استعماله سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعانه
 او بعد فلا يصح استعانه شئ ليرهنه فان اطلق الرهن
 ما شاء عند شئ وان قيد بقدر وجبى ومرهون او ولد
 فان شاء المعير ضمن المبيع وبن الرهن بدينه وبين رهنه
 او المرهون ويرجع المرهون بما ضمنه ودينه على المستعير
 وان وافق وهلك عند مرهون صار مستوفيا دينه وقد
 قيمة الرهن لو اقل من الدين وطالب رهنته ببقية
 ووجب للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة ولو هلك
 عند المستعير قبل الرهن وبعد فله لا يضمن وان كان قد عمل
 من قبل ولو اراد المعير فبها الرهن بقضاء دين المرهون
 من عنده فله ذلك ويرجع بما اراد على الراهن ولو فكل المستعير
 هلك في دينه قبل الرهن او بعد الفكاك وادى المعير هلك
 عند المرهون فالقول للمستعير ولو اخفا في قدره من الرهن
 فللمعير وجنابته الرهن على المرهون مضمون وكذا احسانه

تقديمه فان خالف
 المرهون